بعد أن طالبتها بغرامة مليار دينار بزيادة عن عقد «الداو» الشهير

«الميزانيات» أمهلت الجمارك 3 أشهر لطي ملف شركة تشغيل الخدمات المساندة

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي أمس (تصوير: صالح محمد)

كشف رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد ان اللجنة امهلت الادارة العامة للجمارك 3 اشهر لتقديم معالجة وطي ملف احد الشركات المتعاقدة معها في اعمال التطوير وتشغيل الخدمات المساندة للعمل الجمركي في جميع مرافق الادارة بشكل منفرد والتي بدورها «أي الشركة» رفعت دعوى قضائية تطالب الجمارك بتعويض مالي يتراوح ما بين 800 مليون دينار كويتي وبما يتجاوز قيمة غرامة «عقد الداو الشهير» لافتا الى ان هذه الشركة لم تدفع المستحقات المالية عليها للجمارك المقدرة بملايين الدنانير بعد اعتمادها عن كتاب خاطئ تحصلته من احد موظفي الادارة امام محاكم الجهات القضائية مشددا في الوقت ذاته على ضرورة اما استعانة الجمارك بشركات اخرى لممارسة اعمال هذه الشركة او تطوير قدراتها للقيام بهذا العمل المساند.

وقال عبد الصمد في تصريح صحافي يوم امس ان لجنة الميزانيات البرلمانية قد ناقشت الحساب الختامي للادارة العامة للجمارك عن السنة المالية 2012 / 2013 وللعلم فإن الادارة الحالية للجمارك تعد ادارة جديدة منذ عدة شهور ونأمل منها ان تعالج المخالفات والملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة ويأتي في مقدمتها ضعف القدرات التنفيذية لدى الادارة لمشاريعها المدرجة ضمن خطة التنمية التي اصبحت «مثل بيض الصحو» اي خطة التمنية!!

واوضح عبد الصمد ان ضعف القدرات التنفيذية للادارة العامة للجمارك والذي حال دون تنفيذ المشاريع الواردة ضمن خطة التنمية ادى الى وجود وفرات في المصروفات الراسمالية بنسبة 80 في المئة في بعض المشروعات تساؤلات لوزارة المالية حول اسباب صرف مخصصات مشاريع لبعض الجهات وهي لم تنفذ اطلاقا هذه المشاريع.

وبين عبد الصمد ان هناك ايضا خللا في الهيكل الاداري للادارة العامة للجمارك وهناك من يشغل وظائف اشرافية رغم عدم وجود هذه الوظائف ضمن الهيكل التنظيمي حسب قرارات ديوان الخدمة المدنية ومنها منصب «مساعد مدير» بالاضافة الى التشابك بين الشؤون المالية والادارية في الجمارك وغيرها من المناصب والجهات المتعلقة بالهيكل الاداري.

وكشف عبد الصمد عن وجود ملاحظة لديوان المحاسبة حول الجهة التي تتولى عملية التطوير وتشغيل الخدمات المساندة للعمل الجمركي لجميع مرافق ادارة الجمارك، مشيرا الى انه من يقوم بهذه الاعمال في مختلف مرافق ادارة الجمارك هي شركة واحدة وتعاقد الجمارك معها لمدة 25 عاما.

واكد عبد الصمد ان هذا العقد بين ادارة الجمارك وهذه الشركة عليه ملاحظات كثيرة جدا ونقاط ضعف وهناك بعض البنود الواردة بالعقد لا نعلم كيف من اقدم عن صياغته تولى هذه المسالة نيابة عن الادارة العامة للجمارك، وبهذا الشكل لافتا انه من المفترض عند ابرام العقود بين بعض الجماعات الحكومية والشركات يتم الاستفادة منه بعض المستشارين والمختصين وكذلك الاستعانة بديوان المحاسبة.

وكشف عبد الصمد عن ان الشركة تعاقدت معها ادارة الجمارك رفعت دعوة قضائية تطالب من خلالها ادارة الجماك بمبلغ ما يقارب من 800 مليون الى مليار دينار كويتي كتعويض على الرغم من ان هذه الشركة وحسب ملاحظات ديوان المحاسبة اخلت بكثير من نصوص العقد وهي تتحصل سنويا من ادارة الجمارك ما يقارب من 38 الى 40 مليون دينار والشركة لا تسدد هذا المبلغ بالاضافة لاستحقاقات اخرى عليها تقدر بـ89 الف دينارلم تسددها بالاضافة الى 3 ملايين اخرى لم تسددها رغم استفادتها من المستحقات التي تتحصلها من الجمارك.

ونوه عبد الصمد ان هذه الشركة ومن خلال عقدها مع الادارة العامة للجمارك يمكنها الاطلاع على كافة المعلومات الخاصة بالشركات التجارية التي تدخل بضائعها من خلال الادارة العامة للجمارك مستغربا ان يكون في استطاعة الشركة الاطلاع على اسرار وتفاصيل البضائع المتعلقة بالشركات الاخرى وكافة تفاصيلها، الا ان ادارة الجمارك لا تستطيع ذلك والمفترض ان تكون هذه المسألة مناطة بالادارة العامة للجمارك.

وشدد عبد الصمد على ضرورة ان تستفيد الادارة العامة للجمارك من البند الوارد في التعاقد مع الشركة ضده في الدعوى المرفوعة من قبلها والذي ينصل على مراعاة المصلحة العامة وهو بند وارد في كافة التعاقدات التي تبرم بين الدولة والقطاع الخاص وكذلك عدم ترك مصير ادارة الجمارك بيد شركة واحدة فقط وان تستعين بشركات متعددة مختصة بهذه الخدمات التي تقدمها الشركة اذ انها تهيئ نفسها لتنفيذ هذه الخدمات.

ولفت عبد الصمد الى ان لجنة الميزانيات والحساب والختامي امهلت الادارة العامة للجمارك فترة 3 اشهر لتقديم دراسة ومعالجة لهذه القضية المتصلة بالشركة انفة الذكر.

على صعيد متصل كشف عبد الصمد ان الاجتماع تناول ايضا بحث اسباب استمرار عمل شركة انتهى تعاقد الادارة العامة للجمارك معها منذ عام 2011 الا انه لا تزال تمارس عملها في تفتيش الحاويات في مركز العبدلي الحدودي وعليها ملاحظات. وكشف عبد الصمد عن ان هذه الشركة تحصل 10 دنانير كجمرك عن البضائع والتفتيش تتحصل 9 دنانير لها وتورد للجمارك دينار واحد فقط بالاضافة الى وجود ملاحظات تتعلق بطبيعة عملها وارتباطه بالناحية الأمنية للبلاد فهي من يتولى عرض الحاويات على الاشعة وهناك رقابة لاحقة للجمارك من اعمال الشركة وهذه الاشعة ضارة صحيا.

الغانم استقبل اتحادي طلبة الكويت في أمريكا وبريطانيا

رئيس مجلس الأمة مستقبلاً اتحاد طلبة أمريكا

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس رئيس الهيئة الإدارية للاتحاد الوطني لطلبه الكويت فرع الولايات المتحدة الأمريكية أحمد قبازرد ونائب الرئيس حمد الهاجري.

كما استقبل الغانم رئيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع المملكة المتحدة وإيرلندا عبد العزيز العيادة ونائب الرئيس مساعد البراك وأمين السر احمد العنزي ودلال محمد الغريب وهبة فهد الدويسان من قطاع شؤون الطالبات بالاتحاد.

الغانم مستقبلاً اتحاد طلبة بريطانيا

بعد تكرار حوادث دهس الطلبة في شارع الغوص

الحمدان يقترح إنشاء جسر للمشاة في مبارك الكبير

حمود الحمدان

قدم النائب حمود الحمدان اقتراحا لانشاء جسر للمشاة على شارع الغوص في منطقة مبارك الكبير، جاء نص الاقتراح كالتالي:

حرصاً على سلامة المواطنين ، وبعد تكرار حوادث دهس الطلاب والتسبب بوفاتهم أثناء عبورهم شارع الغوص ، وحيث أن مدارس البنات في ضاحية مبارك الكبير في قطعة 7 ومدارس البنين في قطعة 6 مما يضطرهم لعبور الشارع الرئيسي.0

لذا فإنني اتقدم بالاقتراح بالرغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الامة الموقر:

إنشاء جسر للمشاة وفق معايير الجودة والسلامة على شارع الغوص ممتد من سور محطة الكهرباء في قطعة 7 في منطقة مبارك الكبير يصل إلي قبالة قاعة متعب الشلاحي للأفراح في قطعة 6 ، حيث أن مدارس البنات في قطعة 7 ومدارس البنين في قطعة 6 ، قد توفي وأصيب عددا من الطلاب في السابق أثناء محاولة عبورهم شارع الغوص.

الإخفاق في اختيار أعضائها يجلب الوبال على السلطة التنفيذية

نواب: الكويت تمر بمرحلة حساسة .. والحكومة المرتقبة مفصلية

كتب مصطفى كامل

شدد نواب في مجلس الأمة على ضرورة اختيار حكومة متعاونة ورجال دولة قادرين على تحقيق طموحات المجلس والمواطنين، لافتين إلى أن الحكومة المقبلة ستكون مفصلية في تاريخ الكويت، خاصة وأن البلاد تمر بظروف حساسة تحتاج إلى وزراء قادرين على اتخاذ القرار.

أكد النائب خليل الصالح علي ان الحكومة المرتقبة سوف تكون مفصلية مشددا علي ضرورة النجاح في اختيار اعضائها لانه في حال الاخفاق سوف يكون الوبال كبير جدا على الحكومة.

وقال الصالح في تصريح صحافي ان الذرائع لا تنفع ولا تبني اوطانا، مطالبا بضرورة حسن اختيار العناصر التي تتحمل المسؤولية وتكون اصحاب قرار جرئ يهدف لتحقيق المصلحة الوطنية منوها ان الكويت بصدد مرحلة حساسة يراهن عليها ببداية انطلاق البلد من جديد في مطلع ٢٠١٤ في ظل تطلعات الشعب.

واضاف انه يتوقع ان يكون هناك خطين متوازيين من العمل كاهداف رئيسية في عناصر التنمية بشتى مجالات الدولة وكذلك ما يتعلق باستحقاقات المواطنين المتعلقة بحقوق معطلة منذ فترة.

وتابع الصالح متمنيا ان تكون قراة سمو رئيس الوزراء دقيقة للمرحلة القادمة لاسيما وان الحكومة القادمة سوف يعول عليها كثيرا اما بالانطلاق او الاخفاق والعودة الي المربع الاول بل وسوف يكون اكثر من ذلك اذا لم تنجح في دفع عجلة التنمية للامام والنهوض بالبلد والعمل علي تحقيق امال المواطنين.

■ الصالح: رئيس الوزراء مطالب باختيار عناصر تتحمل المسؤولية وتكون صاحبة قرار جريء

راكان النصف

خليل الصالح

وطالب بوجود الية سليمة لتقييم اداء عمل الوزراء في ظل وجود شبكة تعاون بين اعضاء الحكومة جميعا للوصول الي التناغم، متوقعا ان يحظي التشكيل القادم برجال كويتيين شرفاء يحملون هموم الوطن والمواطنين.

من جانبه، دعا النائب راكان النصف رئيس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك الى اختيار وزراء قادرين على مواكبة تطلعات مجلس الأمة والشعب، وتحقيق ما جاء في الاستبيان من متطلبات شعبية، لافتا الى أن اختيار الوزراء يجب ان يكون على اساس كفائتهم ونظافة يدهم وقدرتهم على تحمل اعباء المنصب السياسية والتنفيذية.

وقال النصف في تصريح صحفي اليوم أن التعديل الوزاري فرصة للرئيس المبارك لتقليل عدد الوزراء الشيوخ، مشيرا الى ان العمل الوزاري معياره الأداء وليس الالقاب او الانتماء الى الاسرة الحاكمة، واضاف لن تجربة توزير هذا العدد الكبير من الشيوخ لم تحقق انجازا للحكومة بل شكلت عبئا عليها نتيجة تواضع أداء بعضهم.

وشدد النصف على ضرورة أن يتولى حقيبة الاسكان وزيرا متفرغا لها ولا يحمل حقيبة أخرى حتى يركز على القضية الأولى التي اشغل المواطنين، مبينا أن القضية الاسكانية بحجمها وتفاصيلها تتطلب تفرغا من الوزير وجهدا كبيرا حتى يكون قادر على ترجمة القوانين المتوقع اقرارها قريبا الو واقع يساهم في وضع حلول دائمة لها.

■ النصف: نحتاج وزراء قادرين على مواكبة تطلعات المجلس والشعب وتحقيق ما جاء في استبيان «الأمة»

للمساهمة في معالجة جزء من المشكلة الإسكانية

الحويلة يطالب بإعادة إحياء مشروع غرب هدية

محمد الحويلة

قام النائب محمد الحويلة بتقديم اقتراح لإعادة إحياء مشروع غرب هدية السكني بأسرع وقت للمساهمة في معالجة جزء من المشكلة الإسكانية في هذه المنطقة، وجاء نص الاقتراح كالتالي:

وضعت الحكومة قبل سنوات مشروع غرب هدية السكني على سكة التنفيذ الا انه اصطدم برفض شركة النفط الكويت بحجج غير مقنعة بأن هناك آبار نفط ضمن نطاق المشروع واخرى انه سوف يتم بناء وحدات سكنية للمدراء بالشركة ، من دون أن تقدم حلا آخر لهذه المشكلة، ما جعلها مشكلة دائمة تطل برأسها بين الحين والآخر وتشكل معاناة حقيقية للناس المعنيين بهذا المشروع ، وإذا كان لشركة نفط الكويت اعتباراتها وهي إعتبارات استراتيجية فيما يتعلق بصناعة النفط الذي هو العصب الأول للإقتصاد الكويتي، ففي المقابل للناس الذين يعانون من هذه المشكلة أيضا إعتباراتهم التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار ومن المؤسف حقا أن يلغي هذا المشروع الذي كان مقررا له أن يستوعب أربعة آلاف وحدة سكنية ، بمعنى أن هناك أكثر من أربعة آلاف أسرة كويتية باتت تشكل مشكلة مضافة إلى الأزمة السكنية في البلاد لأن المطلوب تأمين الرعاية السكنية لهم.

مع العلم أن بناء هذا المشروع سوف يكون أسهل من بناء بعض المناطق السكنية الأخرى وذلك لوجود بنية تحتية وطرق سريعة بالقرب من المشروع وبالتالي من السهل ربطها بشبكات الصرف والماء والكهرباء والطرق وسوف توفر الكثير من المال والوقت وتخدم عدد كبير وتحقق رغبات الكثير من المتقدمين للرعاية السكنية وأيضا يعتبر هذا المشروع من ضمن أهداف ومرتكزات معالجة القضية الإسكانية التي تعتبر من أولويات المواطنين والسلطتين التشريعية والتنفيذية.

لذا فانني اتقدم بالإقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

إعادة إحياء مشروع غرب هدية السكني بأسرع وقت للمساهمة في معالجة جزء من المشكلة الإسكانية في هذه المنطقة .

■ العمل سيكون أسهل من المناطق الأخرى لوجود بنى تحتية وطرق سريعة

بسبب ارتفاع مستوى المعيشة والغلاء جراء التضخم

العوضي يطالب الحجرف بزيادة المخصصات المالية للطلبة الدارسين في بريطانيا وأيرلندا

كامل العوضي

طالب النائب كامل العوضي وزير التربية ووزير التعليم العالي د. نايف الحجرف بضرورة زيادة المخصصات المالية الشهرية للطلبة الدارسين في المملكة المتحدة وجمهورية ايرلندا وذلك بسبب ارتفاع مستوى المعيشة نظرا لما يعانونه هناك من غلاء جراء التضخم، لافتا الى ضرورة إنشاء لجنة تابعة للإدارة المالية في التعليم العالي تعني بمراجعة ارتفاع غلاء مستوى المعيشة في دول الابتعاث لتحديد النسب المستحقة لزيادة المخصصات المالية الشهرية للطلبة من خلال إعداد تقارير عن هذه الزيادات .

وشدد العوضي على أن تكون زيادة البدلات السنوية موحدة لجميع الدارسين دون التفرقة على أساس التخصصات الدراسية ، لافتا الى أهمية إقرار المكافئة الاكلينيكة لطلبة الطب البشري والأسنان اسوة بطلبة كلية الطب بجامعة الكويت وكذلك مساواة مبتعثي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي مع نظرائهم في جامعة الكويت .

و أوضح العوضي انه لابد من العمل على سياسة " تكويت " العاملين في المكاتب الثقافية لدى لندن ودبلن مع مراعاة زيادة العاملين بهذه المكاتب للتسهيل على الطلبة الكويتيين الدارسين بالخارج .

و أضاف انه بات من الضروري العمل على تطوير اليه الاعتراف بالجامعات والتخصصات الدراسية المعترف بها وذلك عن طريق تشكيل هيئة اعتماد خاصة بهذا الشأن لأجل ضمان عدم حدوث اشكالية الدراسة في جامعات غير معترف بها كما حدث سابقا .

وقال العوضي أنه بات من الضروري في ظل التغيرات والتحديات حولنا ومن منطلق دعم سمو الأمير للشباب أن يكون الاولوية في الدعم لشبابنا المغترب في الخارج للتعليم حتى لا نجمع عليهم صعاب السفر و المشاكل الحياتية ، فهؤلاء الشباب لا يجب أن يشتت تركيزهم وجهدهم في التفكير في غلاء معيشة او بطء الخدمات الحكومية في الخارج فالهدف من السفر هو التعليم الذي هو أساس تقدم الدول و شبابنا هم عماد مستقبل دولتنا وأمل مستقبل الكويت .

وأبدى العوضي ثقته في وزير التعليم ووصفه بانه مستمع جيد ويعمل دائما على حل مشاكل الوزارة دون تسويف وسوف يعمل على حل تلك المشاكل المطروحة في القريب .